

المخاطر السياسية: Political risk

يُعرّف بريلي مايرز BREALY MAYERS المخاطر السياسية بأنها: المخاطر التي يتعرّض لها المستثمرون الدوليون في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وذلك بعدم تنفيذ قرار الاستثمار.

أو هو: مصطلح يستخدم عادة لوصف مختلف المخاطر، التي تأتي من ممارسة الأعمال التجارية تحت ولاية حكومة أجنبية ونظامها القانوني.

وتتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلياً على عمليات الاستثمار، وهناك كثير من المخاطر القانونية في مجال الاستثمار الدولي، ببساطة تنبُع تلك المخاطر من عدم القدرة على التنبؤ بالنظم القانونية والتنظيمية الأجنبية وتحدث من خلال أساليب متعددة، هي:

1- المصادرة: Expropriation

الشكل السياسي الأكثر خطراً في مجال الاستثمار الدولي المباشر أو غير المباشر - هو مصادرة الأصول أو الممتلكات، هذا يحدث - عادةً - عندما تستحوذ الحكومة على ملكية الاستثمار لأغراضها الخاصة، أو تقوم بتوزيعه على المستثمرين المحليين ذوي القطاع الخاص، فالاستيلاء على النفط وغيرها من الثروات المعدنية هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة، أما المصادرة غير المباشرة فيمكن أن تحدث تدريجياً على حقوق ملكية المستثمرين الأجانب من خلال تعريضها للتآكل في مجموعة متنوعة من الطرق.

2- الحماية القانونية وسبل الانتصاف: Legal Protections and

:Remedies

يوجد خطر كبير في مجال الاستثمار الدولي هو عدم وجود الحماية القانونية، وسبل إنصاف ملائمة. في كثير من الحالات قد لا تكون هناك سلطة قانونية واضحة مع أي

اختصاص لتصحيح المظالم، مثل المصادرة، وفي حالات أخرى قد تفتقر السلطة إلى القدرة على صياغة أو فرض حل مناسب.

3- المعاهدات والاتفاقيات: Treaties and Agreements:

تنشأ المعاهدات من أجل تشجيع الاستثمار الدولي، لكن حدوث تغييرات في تلك المعاهدات أو الاتفاقيات بين الدول تؤثر سلباً على الاستثمارات الخاصة أو الأعمال التجارية، مثل معاهدات الحد أو التخفيض من الكربون تؤثر تأثيراً مباشراً على تكلفة أنواع واسعة من الأعمال التجارية مع دخل قليل نسبياً للمستثمرين، مثلما حصل باتفاقيات قانون الأراضي في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الشفافية والتنظيم: Transparency and Regulation:

هناك خطر آخر أكثر دقة وقانونية يقابل الاستثمارات الدولية هو التنظيم المباشر لنظام الإفصاح والشفافية الكاملة، فالأعمال التجارية المحلية في الولايات المتحدة عرضة لمتطلبات الإفصاح في عمليات البورصة، وهناك شفافية نسبية حول تلك العمليات ومواردها المالية، أما الأعمال التجارية في البلدان الأخرى، فغالباً ما تكون تحت أي التزامات من هذا القبيل؛ مما يجعل الاستثمار في جوهره أكثر خطورة؛ حيث إن المعلومات الكافية والموثوقة لا يمكن الحصول عليها.